الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة

بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنة 2022

تقرير حول النفاذ إلى المعلومة

بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

2022

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمنشور عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018 المتعلقين بالحق في النفاذ إلى المعلومة، يشرفني مدكم بتقرير حول النفاذ إلى المعلومة بالوزارة لسنة 2022.

-التكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة:

حرصا على تفعيل مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 فيما يخص التكوين ونشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة تم تشريك المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونائبة في الدورات التكوينية التي تم تنظيمها في الغرض في سنة 2022 والمتمثلة في :

-المشاركة في دورتين تكوينيتين نظمتها الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة حول" منهجية إعداد وصياغة خطة عمل لتكريس الحق في النفاذ الى المعلومة" لفائدة المكلفين بالنفاذ ونوابهم بعدد من الوزارات والبلديات والمنشآت العمومية بتاريخي 22 فيفري و24 ماي 2022.

- **التحيين الدوري لموقع الواب:** تطبيقا لمقتضيات الفصل 7 من القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة يتم دوريا تحيين المعطيات المنشورة بالنافذة الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة والمحدثة على الموقع الرسمي للوزارة من ذلك نشر التقرير السداسي الأول للنفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2021.

– في إجراءات إتاحة المعلومة بمبادرة وبناء على طلب:

1–نشر المعلومة بمبادرة: في إطار تطبيق مقتضيات الفصل السادس والثامن من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 تم الحرص على نشر وتحيين المعطيات والمعلومات الخاضعة للنشر الاستباقي وذلك بصفة دورية على الموقع الرسمي للوزارة www.mes.tn والمتصلة أساسا بأنشطة الوزارة والخدمات التي تسديها هياكلها للعموم، إلى جانب الإحصائيات ومؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي والتي تهم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والطلبة والخدمات الجامعية، في القطاع العام والخاص والمناظرات التي تنظمها الوزارة ونتائجها الأولية والنهائية.

2–إتاحة المعلومة بناء على طلب:

خلال سنة **2022** توصّل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بمجموع **555 مطلبا** للنفاذ إلى المعلومة منها عدد **(10)** مطالب تظلم، تمت الاستجابة على عدد **470 مطلب**.

كما توصلت الوزارة خلال سنة 2022 بإعلام بعدد 28 قضايا مرفوعة أمام الهيئة نتيجة عدم الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة.

وفيما يلي رسوم بيانية توضيحية لإحصائيات النفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر ديسمبر لسنة 2022:

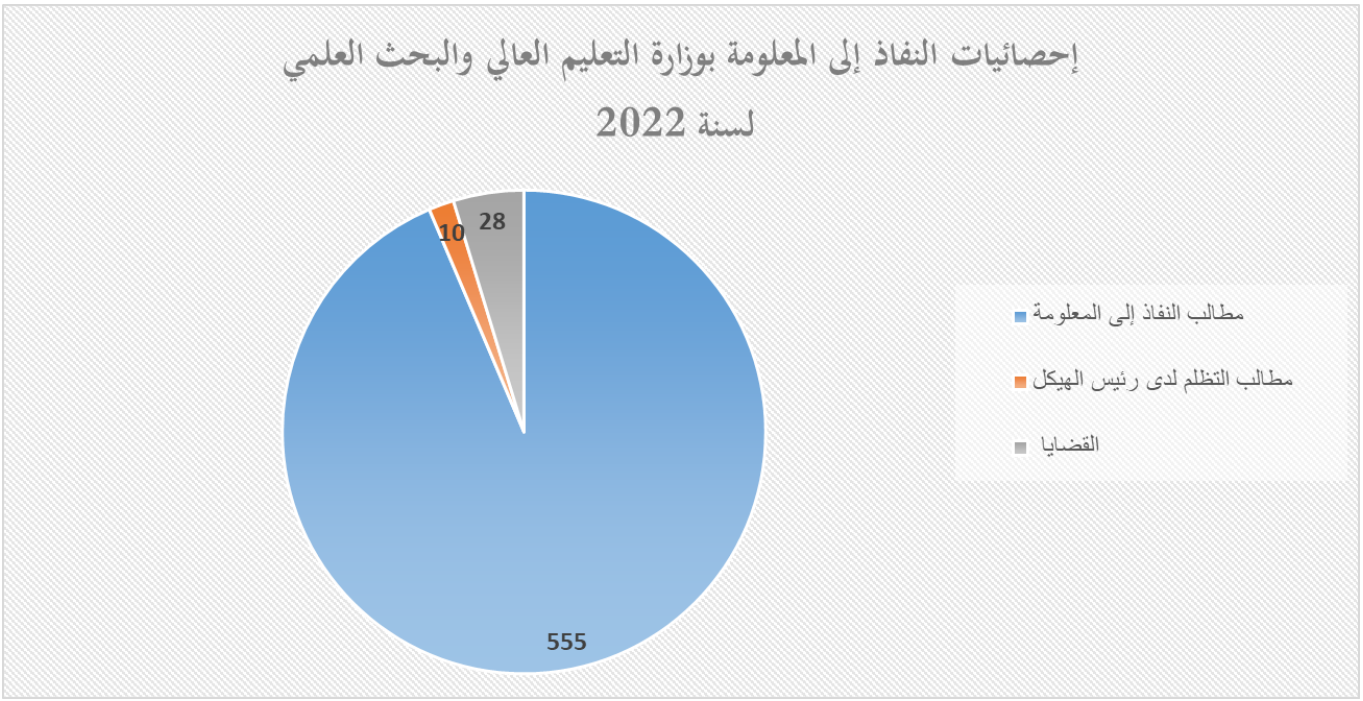

إحصائيات النفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

تطور عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة بالوزارة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 22 من ست (06) مطالب في سنة 2016 إلى555 مطلب في شهر ديسمبر 2022.

وفيما يلي رسم بياني توضيحي يبين تطور عدد المطالب الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة (حسب السنة):

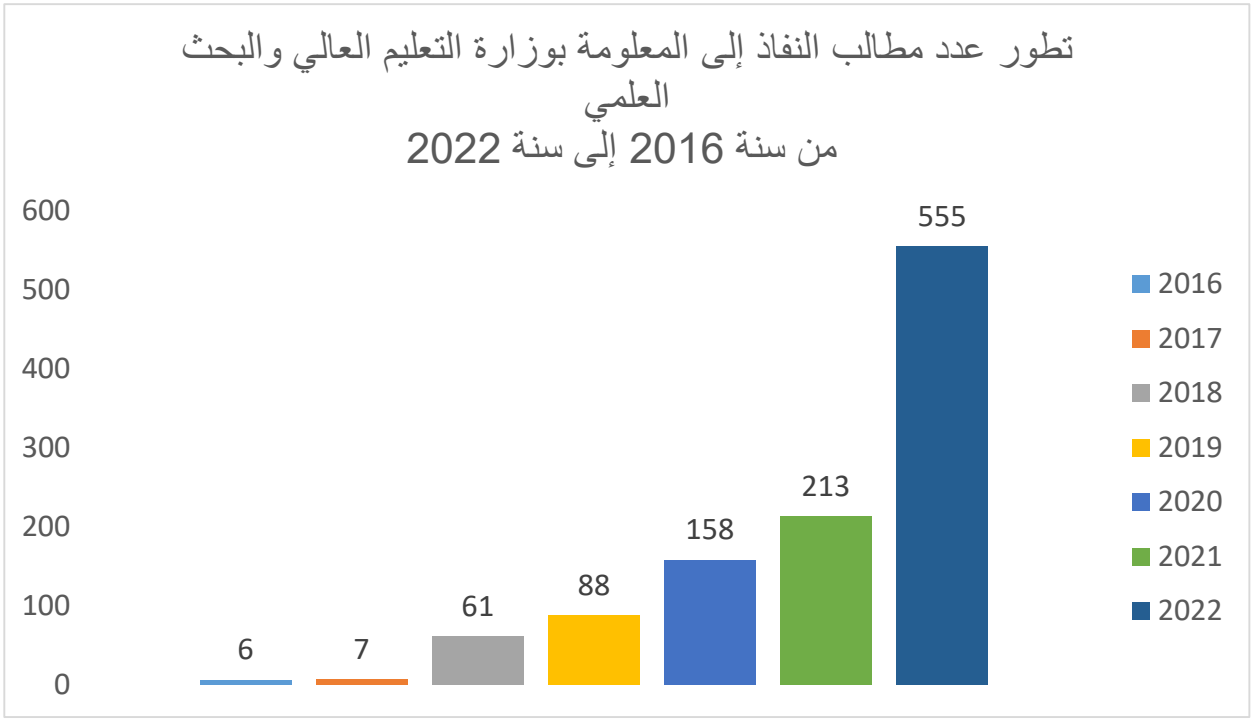

الصعوبات

– غياب الهيكلة يعتبر عائقا أمام التكريس الفعلي لهذا الحق وتتعلق المسألة خاصة بالجانب الإجرائي مما يجعل من متابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة وحتى تلقيها مسألة معقدة تزيد من ثقل مسؤولية المكلف بالنفاذ؛

– التفرغ لمهام المكلف بالنفاذ إلى المعلومة قصد متابعة تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة؛

– نقص الموارد البشرية في مختلف هياكل الوزارة مما يؤثر على آجال الاستجابة لمطالب النفاذ إلى المعلومة

– غياب محلات حفظ الأرشيف من الإشكاليات الكبرى المطروحة بالنسبة لتنظيم وحفظ الأرشيفات سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المؤسسات تحت الإشراف، والتي تعتبر مكوّنا أساسيا وحيويا في سبيل تنفيذ الخطة الوطنية للتصرف في الأرشيف العمومي؛

– عدم تخصيص اعتمادات مالية للبرامج والأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة.

– التعسف في استعمال الحق من قبل عدد من طالبي النفاذ إلى المعلومة مما يؤثر سلبا على سرعة الاستجابة للمطالب الجدية.

المقترحات:

– ضرورة إصدار القرار الخاص باعتماد مقابل مادي بالنسبة لمطالب النفاذ التي تستوجب الإجابة عليها طباعة كمية هامة من الوثائق أو استعمال وعاء رقمي.

– تخصيص محلات لحفظ الأرشيف الانتقالي للوزارة؛

– تعزيز مختلف هياكل الوزارة بالموارد البشرية المختصة؛

– تكثيف الدورات التكوينية حول النفاذ إلى المعلومة لتحسيس الأعوان والإطارات بحق النفاذ إلى المعلومة.